

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

كانون الأول 2016

في العام 2016، سجّلت معظم مؤشرات القطاع الحقيقي بعض الإرتفاع بالمقارنة مع العام الذي سبق، فيما تراجع عدد قليل منها، علماً أنّ الانفراج السياسي المتمثل بانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية في نهاية تشرين الأول من العام المذكور والتشكيل السريع لحكومة جديدة من شأنهما تحسين آفاق النمو الاقتصادي بسبب تأثيرهما الإيجابي على ثقة المستهلك والمستثمر. وكان للهندسة المالية الأخيرة التي قام بها مصرف لبنان منذ أيار الماضي تأثيرها الإيجابي على موجوداته بالعملات الأجنبية كما على ميزان المدفوعات والنشاط المصرفي. فقد حقّق ميزان المدفوعات في العام 2016 فائضاً للمرّة الأولى منذ العام 2010 بقيمة تجاوزت 1,2 مليار دولار بعد عجز بلغ حوالي 3,4 مليارات دولار في العام 2015، في إشارة إلى ارتفاع التدفّقات المالية إلى لبنان في العام 2016 على نحو ملحوظ بالمقارنة مع العام 2015. كما تحسّن معدّل نمو نشاط القطاع المصرفي إلى 9,9% في العام 2016 مقابل نسبة نمو قدرها 5,9% في العام 2015. وعلى صعيد الوضع النقدي، ارتفعت موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية إلى ما يزيد عن 34 مليار دولار في نهاية العام 2016 مقابل 30,6 مليار دولار في نهاية العام 2015. وبقيت معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة مستقرّة خلال العام 2016، ولم تتحرّك معدّلات الفائدة المصرفية على الليرة والدولار إلّا ضمن نطاق ضيق. من جهة أخرى، ارتفع الدين العام الإجمالي بنسبة 6,5% في العام 2016 مقابل زيادة بلغت نسبتها 5,6% في العام 2015.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في كانون الأول 2016، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 5759 مليون دولار مقابل 5652 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5974 مليون دولار في كانون الأول 2015. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصّة بنسبة 2,2% في العام 2016 بالمقارنة مع العام 2015 فيما تراجع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 70,8% في العام 2016 مقابل 73,1% في العام الذي سبقه، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في السنوات 2013-2016

نسبة التغير، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
					الشيكات بالليرة
4,1+	4287	4117	4022	3917	- العدد (آلاف)
6,3+	29986	28211	27351	25699	- القيمة (مليار ليرة)
2,1+	6995	6852	6800	6561	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملات الأجنبية
4,3-	8035	8394	8946	9320	- العدد (آلاف)
5,3-	48160	50845	56348	55321	- القيمة (مليون دولار)
1,0-	5994	6057	6299	5936	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
2,2-	102587	104860	112296	109095	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
0,7-	8326	8381	8659	8242	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولة الشيكات، %
	65,2	67,1	69,0	70,4	- العدد
	70,8	73,1	75,6	76,4	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في كانون الأول 2016، بلغت قيمة الواردات السلعية 1536 مليون دولار مقابل 1450 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1841 مليون دولار في كانون الأول 2015. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة 3,5% في العام 2016 بالمقارنة مع العام 2015، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة أكبر بلغت 10,7%.

وتوزعت الواردات السلعية في العام 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكلت حصتها 20,0% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,9%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (10,0%)، ثم معدات النقل (9,5%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,5%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام 2016، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 11,2% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (7,5%)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (6,3%)، فألمانيا (6,2%)، فالإيونان (5,7%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في السنوات 2013-2016

نسبة التغير، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	الواردات السلعية (مليون دولار)
3,5+	18705	18069	20494	21228	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في كانون الأول 2016، بلغت قيمة الصادرات السلعية 244 مليون دولار، مقابل 247 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و236 مليون دولار في كانون الأول 2015. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة بسيطة بلغت 0,8% في العام 2016 بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

وتوزعت الصادرات السلعية في العام 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 27,8% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (15,0%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (11,2%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (10,2%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,5%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام 2016، نذكر: جنوب أفريقيا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 21,1% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها المملكة العربية السعودية (9,0%) فالإمارات العربية المتحدة (8,0%)، ثم سورية (6,7%)، فالعراق (5,4%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في السنوات 2013-2016

نسبة التغير، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	الصادرات السلعية (مليون دولار)
0,8+	2977	2952	3313	3936	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في كانون الأول 2016، بلغ عجز الميزان التجاري 1292 مليون دولار مقابل عجز قدره 1203 ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1605 ملايين دولار في كانون الأول 2015. وارتفع عجز الميزان التجاري إلى 15728 مليون دولار في العام 2016 مقابل عجز أقل بلغت قيمته 15117 مليوناً في العام 2015.

- في كانون الأول 2016، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ارتفاعاً بقيمة 910 ملايين دولار، مقابل ارتفاعها بقيمة 453 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 372 مليون دولار في كانون الأول 2015. وفي العام 2016، ازدادت الموجودات الخارجية الصافية بحوالي 1238 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة كبيرة بلغت 3354 مليون دولار في العام 2015.

قطاع البناء

- في كانون الأول 2016، تراجعت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 904 آلاف متر مربع (2م) مقابل 1185 ألف م² في الشهر الذي سبق و1079 ألف م² في كانون الأول 2015. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد تراجعت بنسبة 0,9% في العام 2016 بالمقارنة مع العام 2015.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)
0,9-	12234	12339	13546	12925	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الأول 2016، ارتفعت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري إلى 107,4 مليار ليرة مقابل 76,2 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و99,1 ملياراً في كانون الأول 2015. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 3,4% في العام 2016 بالمقارنة مع العام الذي سبق.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 527 ألف طن في تشرين الثاني 2016 (آخر الأرقام المتوافرة) مقابل 549 ألف طن في الشهر الذي سبقه و482 ألف طن في تشرين الثاني 2015. وارتفعت كمّيات الإسمنت المسلّمة بنسبة 7,7% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

قطاع النقل الجوي

في كانون الأول 2016، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5538 رحلة، وعدد الركاب القادمين 316212 شخصاً والمغادرين 281297 شخصاً والعاشرين 500 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 5040 طناً مقابل 2366 أطنان للبضائع المشحونة.

وفي العام 2016، وبالمقارنة مع العام الذي سبقه، ارتفعت كلّ من حركة القادمين بنسبة 7,5% وحركة المغادرين بنسبة 3,6% وعدد الرحلات بنسبة 2,7%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 6,7%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها
في العامين 2015 و2016

التغير، %	2016	2015	
2,7+	70740	68871	حركة الطائرات (عدد)
	34,3	34,9	منها: حصّة الميديل ايست، %
7,5+	3779610	3516695	حركة القادمين (عدد)
	36,0	37,7	منها: حصّة الميديل ايست، %
3,6+	3821911	3687843	حركة المغادرين (عدد)
	35,5	36,8	منها: حصّة الميديل ايست، %
75,7-	8710	35859	حركة العابرين (عدد)
6,7-	84810	90874	حركة شحن البضائع (طن)
	27,8	29,6	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في كانون الأول 2016، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 149 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 584423 طناً والمشحونة 86126 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 23400 مستوعباً. وفي العام 2016 وبالمقارنة مع العام الذي سبقه، ارتفع كل من عدد البواخر بنسبة 11,5% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 7,9% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 5,9%، في حين تراجع حجم البضائع المشحونة بنسبة 4,3%.

بورصة بيروت

في كانون الأول 2016، تحسّنت قليلاً حركة بورصة بيروت، وبلغ عدد الأسهم المتداولة 17811981 سهماً قيمتها الإجمالية 121,4 مليون دولار مقابل تداول 6376852 سهماً قيمتها الإجمالية 49 مليون دولار في الشهر الذي سبق (4158263 سهماً بقيمة 32,1 مليون دولار في كانون الأول 2015). فيما انخفضت قليلاً قيمة الرسطة السوقية إلى 11903 ملايين دولار مقابل 11947 مليوناً (11220 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. وفي كانون الأول 2016، استحوذ القطاع المصرفي على حوالي 93% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 7% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" وانعدام حصة القطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في العامين 2015 و2016، يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 74,6 مليون سهم إلى 120,5 مليوناً.
- ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة من 629 مليون دولار إلى 971,6 مليون دولار.

ثانياً- المالية العامة

في آب 2016، بلغ العجز العام الإجمالي 817 مليار ليرة مقابل عجز أدنى قيمته 75 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 198 مليار ليرة في آب 2015). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامَيْن 2015 و2016 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 9955 مليار ليرة إلى 10366 ملياراً، أي بمقدار 411 مليار ليرة وبنسبة 4,1%. فقد ارتفعت كلّ من مقبوضات الخزينة (+210 مليارات ليرة) والإيرادات الضريبية (+104 مليارات ليرة) والإيرادات غير الضريبية (+97 مليار ليرة).

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أعلى، من 12953 مليار ليرة إلى 14177 ملياراً، أي بقيمة 1224 مليار ليرة وبنسبة 9,4%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 227 مليار ليرة (من 4194 مليار ليرة إلى 4422 ملياراً) وارتفاع النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 997 مليار ليرة (من 8758 مليار ليرة إلى 9755 ملياراً)، منها 466 مليار ليرة تمّ دفعها من الخزينة إلى البلديات و377 مليار ليرة زيادة في النفقات على حساب موازنات سابقة، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 401 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 2998 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2015 إلى 3811 ملياراً في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2016 وارتفعت نسبته من 23,1% من مجموع المدفوعات إلى 26,9% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي فائضاً قيمته 611 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- آب 2016 مقابل فائض أعلى مقداره 1197 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2015.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قليلاً قياساً على المقبوضات الإجمالية في حين تراجعت قليلاً قياساً على المدفوعات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر الثمانية الأولى من العامَيْن 2015 و2016.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك-2 آب 2016	ك-2 آب 2015	
31,2	32,4	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
42,7	42,1	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الأول 2016، ارتفعت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 69347 مليار ليرة مقابل 68498 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق و64112 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 5235 مليار ليرة في العام 2016 مقابل زيادة

قدرها 3468 مليار ليرة في العام 2015، وكانت وزارة المالية أصدرت في كانون الأول 2016 سندات من فئة خمس سنوات بقيمة 1100 مليار ليرة وبفائدة استثنائية قدرها 5% لاستيعاب السيولة التي نتجت عن الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان، كما أصدرت سندات من فئتي 7 سنوات (بقيمة 110 مليارات ليرة) و 10 سنوات (بقيمة 104 مليارات ليرة) بالإضافة إلى السندات من فئات الخمس سنوات (بفائدة فعلية 6,74%) وما دون.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	
ك 2015	100,00	-	5,26	12,49	3,09	18,87	20,39	31,12	6,64	1,28	0,74	0,11
ت 2016	100,00	0,31	4,49	16,47	2,68	21,27	21,07	21,49	7,65	3,50	0,64	0,43
ك 2016	100,00	0,31	4,44	16,42	2,64	21,17	22,30	20,74	7,51	3,45	0,64	0,38

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لم يظهر الجدول تغييراً ملحوظاً بين نهاية تشرين الثاني ونهاية كانون الأول 2016 في توزع مختلف الفئات على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة باستثناء ارتفاع حصة فئة 60 شهراً، بعدما أصدرت وزارة المالية سندات من هذه الفئة بقيمة 1100 مليار ليرة وبمردود 5%. وعند المقارنة بين نهاية كانون الأول من العامين 2015 و 2016، يلاحظ ارتفاع حصة السندات من فئات 7 سنوات وما فوق من 39,71% من مجموع المحفظة في نهاية العام 2015 إلى 44,98% في نهاية العام 2016.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة: من 69662 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني إلى 70310 مليارات في نهاية كانون الأول 2016 (+648 مليار ليرة). وتوزعت على المكتبتين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتبتين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك أول 2016	ت ثاني 2016	ك أول 2015	
29363	28363	29738	المصارف
%41,8	%40,7	%46,0	الحصة من المجموع
30150	30436	23907	مصرف لبنان
%42,9	%43,7	%37,0	الحصة من المجموع
548	550	562	المؤسسات المالية
%0,8	%0,8	%0,9	الحصة من المجموع
8718	8757	8461	المؤسسات العامة
%12,4	%12,6	%13,1	الحصة من المجموع
1531	1556	1986	الجمهور
%2,1	%2,2	%3,1	الحصة من المجموع
70310	69662	64654	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يظهر الجدول انخفاض حصة كل من المصارف من 46% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية العام 2015 إلى 41,8% في نهاية العام 2016 والقطاع غير المصرفي من 17% إلى 15,3% مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان من 37% إلى 42,9% في التاريخين المذكورين على التوالي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الأول 2016، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة حتى تاريخه) ما يوازي 26030 مليون دولار مقابل 26107 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبق و24916 مليون دولار في نهاية العام 2015. وفي نهاية كانون الأول 2016، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 15383 مليون دولار (أي ما نسبته 59,1% من مجموع المحفظة) مقابل ما يوازي 16036 مليون دولار (أي ما نسبته 61,4% من المجموع) في نهاية تشرين الثاني 2016 و17645 مليون دولار (أي ما نسبته 70,8% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2015.

الدين العام

في نهاية كانون الأول 2016، وصل الدين العام الإجمالي إلى 112890 مليار ليرة (أي ما يعادل 74,9 مليار دولار) مقابل 112379 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و106015 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 6875 مليار ليرة في العام 2016 مقابل زيادة قدرها 5659 مليار ليرة في العام 2015. ونتج ارتفاع الدين العام الإجمالي في العام 2016 من ارتفاع كل من الدين المحرر بالليرة اللبنانية بقيمة 5333 مليار ليرة والدين المحرر بالعملة الأجنبية بما يوازي 1542 مليار ليرة (1023 مليون دولار). وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 98622 مليار ليرة في نهاية العام 2016، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 6,3% قياساً على نهاية العام 2015. وفي نهاية كانون الأول 2016، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية 70528 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,5% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 42362 مليار ليرة للدين المحرر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,5% من الدين العام الإجمالي. وفي ما يخص تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة كل من المصارف والقطاع غير المصرفي بين نهاية العامين 2015 و2016 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

ك أول 2016	ت ثاني 2016	ك أول 2015	
41,9	40,9	45,8	المصارف في لبنان
42,8	43,6	37,3	مصرف لبنان
15,3	15,5	16,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

ك أول 2016	ت ثاني 2016	ك أول 2015	
3,2	3,3	3,8	الحكومات
0,1	0,1	0,2	قروض باريس-2
3,7	3,7	3,7	المؤسسات المتعددة الأطراف
92,6	92,6	92,0	سندات يوروبوندز
0,4	0,3	0,3	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية كانون الأول 2016، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 307999 مليار ليرة (ما يوازي 204,3 مليارات دولار)، مقابل 302938 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و280379 مليار ليرة في نهاية العام 2015. وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 9,9% في العام 2016 مقابل ارتفاعه بنسبة أدنى بلغت 5,9% في العام 2015.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية كانون الأول 2016، ارتفعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافة إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 250918 مليار ليرة (ما يوازي 166,4 مليار دولار) وشكلت 81,5% من إجمالي المطلوبات مقابل 245615 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و233589 مليار ليرة في نهاية العام 2015. وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 7,4% في العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 5,0% في العام 2015.

وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم قليلاً إلى 65,82% في نهاية كانون الأول 2016 مقابل 65,30% في نهاية الشهر الذي سبقه و64,88% في نهاية العام 2015.

- في نهاية كانون الأول 2016، ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 193765 مليار ليرة وشكلت 62,9% من إجمالي المطلوبات، مقابل 190102 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و180489 مليار ليرة في نهاية العام 2015. وارتفعت هذه الودائع بنسبة 7,4% في العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 4,9% في العام 2015.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 4,5% في العام 2016، وازدادت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 9,3%. وارتفع قليلاً معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 60,31% في نهاية كانون الأول 2016 مقابل 59,74% في نهاية الشهر الذي سبقه و59,23% في نهاية العام 2015.

وفي نهاية كانون الأول 2016، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 33961 مليون دولار مقابل 33090 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و31858 مليون دولار في نهاية العام 2015. وارتفعت هذه الودائع بنسبة 6,6% في العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 5,1% في العام 2015.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية كانون الأول 2016، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 6280 مليون دولار مقابل 6525 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6543 مليون دولار في نهاية العام 2015.

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية كانون الأول 2016، وصلت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 27497 مليار ليرة (18,2 مليار دولار) مقابل 26761 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و25131 مليار ليرة في نهاية العام 2015، وشكّلت 8,9% من إجمالي الميزانية المجمّعة و31,9% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 9,4% في العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أقلّ بلغت 6,0% في العام 2015.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية كانون الأول 2016، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 134612 مليار ليرة مقابل 132499 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و106329 مليار ليرة في نهاية العام 2015. وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 26,6% في العام 2016، متأثرةً بالهندسة المالية الأخيرة التي قام بها مصرف لبنان، مقابل ارتفاعها بنسبة 11,1% في العام 2015.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية كانون الأول 2016، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 76943 مليار ليرة أو ما يعادل 51040 مليون دولار، مقابل 50692 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و48045 مليون دولار في نهاية العام 2015. وبذلك، تكون هذه التسليفات قد ازدادت بنسبة 6,2% في العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة قريبة بلغت 5,9% في العام 2015.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية كانون الأول 2016، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 52344 مليار ليرة، مقابل 52339 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و56984 مليار ليرة في نهاية العام 2015. وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 8,1% في العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة بسيطة بلغت 1,2% في العام 2015.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1230 مليار ليرة في العام 2016 لتبلغ 29154 مليار ليرة في نهاية العام 2016، كما تراجعت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 3410 مليارات ليرة لتصل إلى ما يعادل 23191 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية كانون الأول 2016، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية حوالي 23100 مليون دولار مقابل 21325 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و23794 مليون دولار في نهاية العام 2015. وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 2,9% في العام 2016، مقابل تراجعها بنسبة 1,6% في العام 2015.

رابعاً. الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية كانون الأول 2016، ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية إلى ما يوازي 200192 مليار ليرة، مقابل 196028 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و186360 مليار ليرة في نهاية العام 2015. وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 7,4% في العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 5,1% في العام 2015. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) قليلاً إلى 58,83% في نهاية كانون الأول 2016 مقابل 58,38% في نهاية تشرين الثاني 2016 و57,81% في نهاية العام 2015. وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 13832 مليار ليرة في العام 2016 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 3104 مليارات ليرة (ما يعادل 2059 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع كلّ من الموجودات من الذهب بمقدار 1292 مليار ليرة (857 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً، والموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 1812 مليار ليرة (ما يعادل 1202 مليون دولار).

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 6090 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجّلة "سلباً" بقيمة 1306 مليارات ليرة.

- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 4494 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع كلّ من التسليفات بالليرة بما مقداره 3185 مليار ليرة، والتسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل 1308 مليارات ليرة (حوالي 868 مليون دولار).

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 1451 مليار ليرة.

وفي العام 2016، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 12,3%، كما ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 4,8%.

1م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
2م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
3م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الأول 2016، انخفضت قليلاً الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,92% مقابل 6,94% في نهاية الشهر الذي سبق (6,94% في نهاية العام 2015). وبلغ متوسط عمر المحفظة 1269 يوماً (3,49 سنوات) مقابل 1272 يوماً (3,49 سنوات) و1222 يوماً (3,36 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. واستقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدّرة دورياً خلال شهر كانون الأول، باستثناء تلك المطبّقة على السندات من فئة خمس سنوات لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، و5,00% (استثنائية) لفئة الخمس سنوات. كما استقرّت الفائدة الفعلية على السندات من فئة 7 سنوات على 7,08% وعلى السندات من فئة 10 سنوات على 7,46%.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية كانون الأول 2016، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) شبه مستقرّة وبلغت 6,46% مقابل 6,45% في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2015)، فيما انخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 6,19 سنوات مقابل 6,24 سنوات (6,09 سنوات) في نهاية التواريخ الثلاثة على التوالي. وكان استحقّ في كانون الأول 2016 حوالي 133 مليون دولار تعود إلى باريس 3.

الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الأول 2016، ارتفع قليلاً متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى 5,56% مقابل 5,54% في الشهر الذي سبق (5,56% في كانون الأول 2015)، فيما انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 3 نقاط أساس إلى 8,23% مقابل 8,26% في تشرين الثاني 2016. وفي كانون الأول 2016، بقي متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) مستقرّاً وبلغ 3,00% شأنه في الشهر الذي سبق (3,03% في كانون الأول 2015).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

كانون الأول 2016	تشرين الثاني 2016	كانون الأول 2015	
5,56	5,54	5,56	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
*8,23	*8,26	7,45	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,00	3,00	3,03	المتوسّط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

*بموجب التعميم الوسيط رقم 389 ويتم احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي.

الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الأول 2016، ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان بواقع 4 نقاط أساس إلى 3,52% مقابل 3,48% في الشهر الذي سبق (3,17% في كانون الأول 2015)، وارتفع المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 19 نقطة أساس إلى 7,35% في كانون الأول 2016 مقابل 7,16% في تشرين الثاني 2016.

وفي كانون الأول 2016، ارتفع متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر إلى 0,98% مقابل 0,91% في الشهر الذي سبق (0,54% في كانون الأول 2015).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

كانون الأول 2016	تشرين الثاني 2016	كانون الأول 2015	
3,52	3,48	3,17	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,35	7,16	7,06	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,98	0,91	0,54	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في كانون الأول 2016، أقلل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 21 يوماً في الشهر الأخير من العام 2016.

على صعيد آخر، انخفضت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية من 34375 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني إلى 34028 مليوناً في نهاية كانون الأول 2016. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بقيمة 3390 مليون دولار في من العام 2016 مقابل انخفاضها بمقدار 1765 مليون دولار في العام الذي سبق.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الأول 2016، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، انخفض مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 1,62% قياساً على الشهر الذي سبق، وبلغت نسبة انخفاضه 0,5% قياساً على كانون الأول 2015. أما عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في العامين 2015 و2016، فيكون قد ارتفع بنسبة 0,24%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,62% في كانون الأول 2016 قياساً على الشهر الذي سبق، وبحوالي 3,1% قياساً على كانون الأول 2015، في حين انخفض بمقدار 0,8% عند مقارنة متوسطه في العامين 2015 و2016.

